سـورة آل عمران ، مدنية

وهي مائتـا آيـة في المدني والكوفي

« ١ » قال أبو محمد : قد ذكرنا ، في سورة البقرة ، مَن وجدنا ممّن قرأ في كل حرف من الصدر الأول ، ولست آخذ ذلك في كل القرآن ولا في كل حرف ، إلا عن تطويل كثير ، فيطول الكتاب لذلك . وأنا أقتصر على ذكر القراء المشهورين فقط في باقي القرآن ، إلا أن نجد نصا على قراءة النبي عليه السلام ، أو قراءة أصحابه رضي الله عنهم ، فنذكر ذلك لا غير ، وما لم نجد فيه شيئا اكتفيتُ فيه بذكر القراء المشهورين ، [فاعلم ذلك][1] وكل ما تقدّم الكلام فيه ، والعلل في قراءته ، من الأصول ، وغير ذلك من الحروف ، نستغني بذكره متقدما (٩٠/أ) عن إعادته . فذلك أخصر ، فتكرير الشيء صعبٌ سماعه ، كتكرير الحديث ، فاعْلَم ذلك كله من شرط هذا الكتاب ، قد ذكرنا إمالة « التوراة » وعلتها وأصلها في أبواب الإمالة[2] . وذكرنا فتح الميم من « المر الله » وعلة ذلك في أبواب المد[3] . فأما ما قرأتُ به للأعشى[4] ، عن أبي بكر[5] ، من قطع الألف من اسم « الله » جلّ

---

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) انظر « باب أصل الألف » الفقرة « ٤ » .

(٣) راجع « فصل إمالة فواتح السور » الفقرة « ١ » .

(٤) هو يعقوب بن محمد بن خليفة ابو يوسف ، اخذ القراءة عرضا عن ابي بكر وهو اجلّ اصحابه ، ورواها عنه عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب ومحمد بن غالب وسواهما ، توفي في حدود المائتين ، ترجم في طبقات القراء ٢/٣٩٠

(٥) قوله : « ابي بكر » سقط من : ص .

ذكره فعلته في ذلك على وجهين : أحدهما أن يكون ينوي الوقف على « الم » ، ثم يبتدىء باسم الله ، فيقطع الألف ، وهذه الحروف أصلها السكون ، والوقف عليها ، لأنها حروف مقطعة ، لا أصل لها في الإعراب ، إلا أن يُخبر عنها ، أو يُعطف بعضها على بعض ، فيدخلها الإعراب ، لأنها تصير كسائر الأسماء . فلمّا كان أصلها الوقف عليها ، وقف على الميم ، ثم ابتدأ ما بعدها فهمز .

« ٢ » والوجه الثاني أن تكون الألف من اسم الله جلّ ذكره عنده[1] ألف قطع ، كما ذهب إليه ابن كَيْسان[2] ، فردّها إلى أصلها فهمز . وإنما وُصلت لكثرة الاستعمال[3] .

« ٣ » قوله : (ستُغلبون وتُحشرون) قرأهما حمزة والكسائي بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء .

« ٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أمرٌ من الله لنبيه أن يخاطبهم بهذا ، فهو خطاب للكفار من النبي ، بأمر الله له ، والتاء للخطاب لليهود ، بأنهم سيغلبون ويحشرون إلى جهنم . وقد قيل : إن الخطاب لليهود والمشركين ، لأن كل فريق منهم كافر ، فخوطبوا وأُعلموا بوقوع الغلبة عليهم ، ثم بحشرهم إلى جهنم .

« ٥ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى به على لفظ الغيبة ، لأنهم غُيّب ، حين أمر الله نبيه بالقول لهم ، وهم اليهود . وقيل : هم المشركون ، وكلاهما غائب . فإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة ، لأن المعنى : قل يا محمد لليهود سيُغلب المشركون بِبَدْر ويحشرون إلى جهنم ، ويُقوي ذلك إجماعهم على الياء ، في قوله : (قل للّذين كفروا إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سَلَف) « الأنفال ٣٨ » وإجماعهم

---

(١) ب : « عند » وتصويبه من : ص .

(٢) هو محمد بن احمد بن كيسان ، ابو الحسن ، اخذ عن المبرّد وثعلب ، واضطلع بمعرفة مذهب البصرة والكوفة ، له تصانيف ، (ت ٢٩٩ هـ) ، ترجم في انباه الرواة ٣/٥٧ ، وبغية الوعاة ١/١٨

(٣) التبصرة ٥٨/ب ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٣/٢٣٠ ، والحجة في القراءات السبع ٨١ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٤٣ ، وتفسير النسفي ١/١٤٥

على الياء ، في قوله : (قل للذين آمنوا يَغفروا) « الجاثية ١٤ » ، و (قل للمؤمنين يَغضّوا) « النور ٣٠ » ، والتاء أحب إليّ لإجماع الحرميين وعاصم وغيرهم على ذلك[١] .

« ٦ » قوله : (يَرونهم) قرأه نافع بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ٧ » ووجه القراءة بالتاء أن قبله خطابا ، فجرى آخر الكلام عليه ، وهو قوله : (قد كان لكم) فجرى « ترونهم » على الخطاب في « لكم » ، فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والهاء والميم للمشركين . وقد كان يلزم من قرأ بالتاء أن يقرأ « مثليكم » (٩٠/ب) وذلك لا يجوز ، لمخالفة الخط ، ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى الغيبة ، فهو في القرآن وكلام العرب كثير ، بمنزلة قوله تعالى : (حتى إذا كُنتم في الفلك) ثم قال[٢] : (وجَرين بهم) « يونس ٢٢ » ، فخاطب ثم عاد إلى الغيبة . ومثله : (وما آتيتم من زكاة) ثم قال : (فأولئك هم المُضعِفون) « الروم ٣٩ » ، فرجع إلى الغيبة ، والهاء والميم في « مثيلهم » يحتمل أن تكون للمشركين ، أي : ترون أيها المسلمون المشركين مثلي[٣] ماهم عليه من العدد . وهو بعيد في المعنى ، لأن الله لم يكثّر المشركين في أعين المؤمنين ، بل أعلمنا أنه قلّلهم في أعين المؤمنين . ويحتمل أن يكون الضمير للمسلمين، أي: ترون أيها المسلمون المسلمين مثلي ما هم عليه من العدد ، أي : ترون أنفسكم مثلي عددكم ، فعَل اللهُ ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركين . ويحتمل أن يكون المعنى : ترون أيها المسلمون المشركين مثليكم في العدد . وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقلّلهم الله في أعين المسلمين ، لتقوى أنفسهم ، ويَجسُروا على لقائهم . وتصديق هذا القول قوله : (إذ يريكَهُم اللهُ في منامك قليلا) « الأنفال ٤٣ » (وإذ يريكموهم إذ التقيتُم في أعينكم قليلا) « الأنفال ٤٤ » .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٢ ، وزاد المسير ٣٥٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٠/١ ، وتفسير النسفي ١٤٧/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ١٨/أ .

(٢) قوله : «ثم قال» سقط من : ص .

(٣) ب : «مثل» وتصويبه من : ص .

« ٨ » ووجه القراءة بالياء أن قبله لفظ غيبة ، فحمل آخر الكلام على أوله ، وهو قوله : (فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) ، فالرؤية للفئة المقاتلة في سبيل الله والمرئية الفئة الكافرة ، فالهاء والميم في « مثليهم » للفئة المقاتلة في سبيل الله . والمعنى : يُري الفئة المقاتلة في سبيل الله للفئة الكافرة مثلي الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقلّلهم الله في أعينهم ، ليقوّي نفوسهم ، وليثبتوا على مافرض الله عليهم ، من أن لا يفرّ الواحد من اثنين ، على ماذكر في سورة الأنفال . وإنما أرى اللهُ المسلمين المشركين مثليهم ، لأنه تعالى ضمِن لهم الغلبة على المشركين بقوله : (إن يكن منكم مائةٌ صابرة يَغلبوا مائتين) « الأنفال ٦٦ » ، وكذلك قال : (وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا) ، ويبعُد أن تكون الهاء والميم في « مثليهم » لـ « الفئة الكافرة » ، لأن الله لم يخبر أنه كثّر الفئة الكافرة في أعين المؤمنين ، إنما أعلمنا[1] أنه قلّلهم في أعين المؤمنين . والخطاب في « لكم » لليهود . وانتصاب « مثليهم » على الحال ، لأن « ترى » من رؤية البصر ، لا يتعدّى إلى مفعولين . ودلّ على أنه من رؤية البصر قوله : (رأْيَ العَين)[2] .

« ٩ » قوله (٩١/أ) (رِضوانٌ) قرأه أبو بكر بضمّ الراء حيث وقع ، إلا قوله في المائدة : (رِضوانه سبُلَ السلام) « ١٦ » فإنه كسر كالجماعة ، وقرأ الباقون بالكسر حيث وقع ، وهما مصدران بمعنى واحد ، فالكسر كـ « الحِرمان » ، والضم كـ « الشُكران » . وخصّ أبو بكر [ما][3] في المائدة[4] بالكسر للجمع بين اللغتين ، مع اتباعه للرواية ، والكسر هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه[5] .

(١) ب : «علمنا» ووجهه ما في : ص .
(٢) تفسير الطبري ٦/٢٣٠ ، وتفسير النسفي ١/١٤٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٢/أ .
(٣) تكملة لازمة من : ص .
(٤) وهو الحرف (آ ١٦) .
(٥) زاد المسير ١/٣٦٠

« ١٠ » قوله : (إنّ الدّينَ عندَ الله) قرأه الكسائي بفتح الهمزة ، وكسرها الباقون .

« ١١ » ووجه قراءة الكسائي أنه جعل الكلام متصلا بما قبله ، فأبدل « أن » مما قبلها ، فيجوز أن يكون بدلا من « أن » في قوله : (شهد الله أنه) « ١٨ » فتكون « أن » في موضع نصب ، فالتقدير : شهد الله أن الدين عند الله ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن التوحيد والعدل هو الإسلام ، وهو التوحيد والعدل . ويجوز أن يكون بدلا من «أنه» على بدل الاشتمال ، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل والشرائع والسنن وغير ذلك ، فيكون الثاني مشتملا على الأول ، ويجوز أن تكون « أن » بدلا من « القسط » ، في موضع خفض على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن « القسط » العدل ، والعدل هو الإسلام ، والإسلام هو العدل .

« ١٢ » ووجه القراءة بالكسر أنه على الابتداء والاستئناف ، لأن الكلام قد تمّ عند قوله : (الحكيم) ، ثم استأنف وابتدأ بخبر آخر ، فكسر « إن » لذلك ، وهذا أبلغ في التأكيد والمدح والثناء ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولتمام الكلام قبله ، ولأنه أبلغ في التأكيد[1] .

« ١٣ » قوله : (ويقتلون الذين يأمرون بالقِسْط) قرأه حمزة « يقاتلون » بالألف [من القتال][2] وقرأ الباقون بغير ألف ، من القتل .

« ١٤ » وحجة من جعله من القتل أنه عطفه على قوله : (ويقتلون النّبيّين) فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء ، فقتلُ مَن[3] هو دون الأنبياء أسهل عليهم ، في

---

(١) معاني القرآن ١٤٤/١ ، وتفسير الطبري ٢٨٦/٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٢ ، وزاد المسير ٣٦٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٤/١ ، وتفسير النسفي ١٤٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٣/أ .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ص : « فقتلهم لمن» .

كفـرهم • ومن تجرأ على قَتْل نبي فهو أجرأ على قتل مَنْ هو دون النبي من المؤمنين ، فحمَلَ آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم •

« ١٥ » ووجه القراءة بالألف في حرف ابن مسعود « وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط » ، فأخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل على أن القتل أكثر ما يكون بالمقاتلة فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون منه القتل ، وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم آخر الكلام بأوله ، ولأنه إجماع[١] •

« ١٦ » قوله : (الميّت ، وميّت)[٢] قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي (٩١/ب) في ذلك بالتشديد ، إذا كان الموت قد نزل ، وخفّف الباقون • وتفرّدَ نافع بالتشديد في ثلاثة مواضع : (أَوَمَن كان ميّتا) « الأنعام ١٢٢ » و (الأرض الميّتة) « يس ٣٣ » و (لحم أخيه مَيْتا) « الحجرات ١٢ » • وكلّهم شدد ما لم يست ، نحو (إنك ميّت) « الزمر ٣٠ » • وخفّف ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ، نحو : (بلدة ميتا) ، القراءتان لغتان فاشيتان ، والأصل التشديد ، والتخفيف فرع فيه ، لاستثقال التشديد للياء ، والكسر على الياء • وأصله عند البصريين « مَيْوت » على « فَيْعل » ، ثم قُلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء التي قبلها • والمحذوف في قراءة مَن[٣] خفّف هي الواو ؛ التي قُلبت ياء ، وهي عين الفعل ، كما قالوا : هاير وهار ، وساير[٤] وسار ، فغيروا العين ، وحذفوها بعد القلب في موضع لام الفعل • وقال الكوفيون : أصل « ميت » « مويت » على « فعيل » ، ثم أدغموا الواو في الياء ، فقُلبت ياء للإدغام ، ويلزمهم أن يفعلوا هذا في : طويل وعويل ، وذلك لا يجوز • والاختيار التخفيف ، لأنه أخفّ ، ولكثرته في الاستعمال • والتثقيل هو الأصل • فأما مَن خفّف بعضا

---

(١) التبصرة ٥٩/ا ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢٣١/٢ ، وزاد المسير ٣٦٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٥/١ ، وتفسير النسفي ١٥٠/١

(٢) ص : «ونحوه» ، والحرف الآخر في سورة الاعراف (آ ٥٧) .

(٣) ص : «والمحذوف عند من» .

(٤) ب : «بمعنى ساير» وتصويبه من : ص .

وشدّد بعضا فإنه جمع بين اللغتين ، لاشتهارهما ، مع نقله ذلك عن أئمته ، وعلى ذلك أجمعوا على التشديد ، فيما لم يمت ، للجمع بين اللغتين . والتخفيف فيما مات ، وما لم يمت جائز ، وكذلك التخفيف والتشديد في « بلدة ميتا » يجوز[1] .

« ١٧ » قوله : (بما وضعتْ) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم التاء ، وإسكان العين ، وقرأ الباقون بفتح العين ، وإسكان التاء .

« ١٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه جعله من كلام أم مريم ، لاتصال كلامها بما بعد ذلك ، وماقبله في قولها : (ربِّ إني وضعتُها أنثى) وقولها : (وليس الذكر كالأنثى) ، وقولها : (وإني سمّيتُها مريم) ، وقولها : (وإني أعيذُها بك) ، فكله من كلام أم مريم ، فحملَ وسطَ الكلام على أوله وعلى آخره ، وذلك حسن في المطابقة والمجانسة ، كما تقول : ربي قد أذنبت وأنتم أعلم بذلك ، على طريق التسليم والخضوع . وفي القراءة بضم التاء معنى التعظيم لله ، والخضوع والتنزيه له ، أن يَخفى عليه شيء ، كأن أمّ مريم لمّا قالت ربِّ إني وضعتُها أُنثى ، أرادت أن تعظم الله ، وتُنزّهه عن[2] أن يَخفى عليه شيء[2] فقالت : والله أعلم بما وضعتْ ، لا يحتاج إلى أن تخبره بذلك ، ولم تقل ذلك على طريق الإخبار ، لأن عِلْم الله بكل شيء قد تقرّر في أنفس المؤمنين ، وإنما قالته على (٩٢/أ) طريق التعظيم ، والتنزيه لله ، وذكره بما هو أهله .

« ١٩ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه جعله من الله جلّ ذكره ، والمعنى : أن الله أعلمنا عن طريق التثبّت لنا ، وقال : والله أعلم بما وضعتْ أمُّ مريم ، قالتْه أو لم تقُله ، ويُقوّي ذلك أنه لو كان من قول أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ، لأنها نادته في أول الكلام في قولها : « ربِّ إني وضعتُها » ،

---

(١) كتاب سيبويه ١٤٣/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٦٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٢/١

(٢) ب : «على» ، وقوله : «كان ام ... شيء» سقط من : ص . فوجهته بما يلزم .

والمُنادي مُخاطِب ، فلمّا قال : والله أعلم ، كان الإخبار عن نفسه أولى ، فقال : وضعتُ ، وبه قرأ ابن عباس والحسن وغيرهما[١] .

« ٣٠ » قوله : (كفّلها زَكَريّا) قرأه الكوفيون بالتشديد ، وخفّف الباقون ، وقرأ حفص وحمزة والكسائي « زكريا » بغير مدّ ، و لاهمز ، ومدّه الباقون وهمزوه[٢] .

« ٣١ » وحجة من شدّد أنه أضاف الفعل إلى الله جل وعز في قوله : (فتَقبَّلها ربها وأنبتها) ، فأخبر عن نفسه تعالى بما فعل بها ، كذلك يجري « كفّلها » على ذلك ، يخبر عن نفسه بأنه كفّلها زكريا أي[٣] ألزمه كفالتها ، وقدّر ذلك عليه ، ويسّره له ، فيكون « زكريا » المفعول الثاني لـ « كفّلها » ، لأنه بالتشديد ، يتعدّى إلى مفعولين ، ويُقوّي التشديد أن في مصحف أُبَيّ « وأكفَلها » ، والهمزة كالتشديد في التعدّي .

« ٣٢ » وحجة من خفّف أنه أسند الفعل إلى زكريا ، فأخبر الله عنه أنه هو الذي[٤] تولّى كفالتها ، والقيام بها ، بدلالة قوله : (إذ يُلقون أقلامهم أيّهم يكفُل مَريَم) « ٤٤ » فأخبر عنهم أنهم تنازعوا في كفالتها ، وتشاجروا[٥] في في الدّين ، حتى رموا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي ، واستَهَموا بها على كفالة مريم ، فخرج قَلَم زكريا بإذن الله وقدرته ، فكفلها زكريا . فالفعل مسند إليه ، فيجب تخفيف « كفلها » لذلك ، وهو الاختيار ، لأن التشديد يَرجع إلى

---

(١) تفسير الطبري ٣٣٥/٦ ، ومعاني القرآن ٢٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ٣٧٧/١ ، وتفسيرابن كثير ٣٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٤/ب .

(٢) ب : «وهمزة» ، ص : «ومده الباقون» ، فوجهته بما اثبته .

(٣) ب : «ان» وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : «انه هو الذي» سقط من : ص .

(٥) ب : «وتشاجوا» وتوجيهه من : ص .

التخفيف ، لأن الله إذا كفّلها زكريا كَفَلها زكريا بأمر الله له ، ولأن زكريا إذا كفَلها فعن مشيئةِ الله وقُدرته وإرادته . فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان[١] . فأما مـدّ « زكريـا » وقَصْرُه فلغتان للعرب مشهورتان ، وهمزة « زكريا » للتأنيث ، وكذلك الألف للتأنيث ، في قراءة من قَصَرَه . وقرأ أبو بكر بنصب « زكريا » ، لأنه يقرأ « وكفّلها » بالتشديد ، فتَعدّى الفعل إلى مفعولـين : إلى[٢] المضمَر وإلى زكريا ، فينصبه ، ولا يلزم ذلك من قرأ بالتخفيف ، لأن الفعل مع التخفيف إنما يتعدّى إلى مفعول واحد ، وهو الضمير العائد على مريم ، وزكريا مـع التخفيف فاعل ، ومع التشديد مفعول به[٣] .

« ٢٣ » قوله : (فنادَتْه)[٤] قرأه حمزة والكسائي (٩٢/ب) بـألف على التذكير ، ويُميلانها[٥] ، لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . وقرأ الباقون بالتاء على لفظ التأنيث .

« ٢٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه ذكّر على المعنى ، وقد أجمعوا على التذكير في قوله : (وقال نُسوة) « يوسف ٣٠ » . وقد قيل : إنما نادى جِبريل وحده ، فالمعنى فناداه المَلَك ، فلا وجه للتأنيث على هذا التفسير . وأيضا فقد اختار قوم الألف ، لئلا يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة . وأيضا فإن الملائكة والملائك واحد[٦] . وأيضا فقد فرّق بين المؤنث وفعله بالهاء ، فقوي التذكير .

« ٢٥ » وحجة من قرأ بالتاء أنـه أنّث لتأنيث الجماعة التي بعدها في قوله : (الملائكة) ، والجماعة مِمّن يعقل في التكسير ، يجـري في التأنيث مجرى ما لا

---

(١) ص : «متداخلتان يقرب بعضها من بعض» .
(٢) ص : «إلى الهاء والالف وهما المضمر» .
(٣) زاد المسير ١/٣٧٨ ، وتفسير النسفي ١/١٥٥
(٤) سيأتي في سورة الأنعام ، الفقرة «٩٠» ، وسيأتي له نظائر في سورة الأنفال ، الفقرة «١٢» ، والنحل ، الفقرة «١١» ، والمعارج ، الفقرة «٣» .
(٥) ص : «وهما يميلانه» .
(٦) القاموس المحيط «ملك» .

يعقل • تقول : هي الرجال ، وهي الجذوع ، وهي الجِمال ، وقالت الأعراب • ويقوي ذلك قوله : (إذ قالت الملائكة) « آل عمران ٤٥ » • وقد ذُكر في موضع آخر فقال : (والملائكة باسطو أيديهم) « الأنعام ٩٣ » وهذا إجماع • وقال : (والملائكة يدخلون عليهم) « الرعد ٢٣ » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره جائزان حسنان[١] •

« ٢٦ » قوله : (أن الله يُبشّرك) قرأه حمزة وابن عامر بكسر « إن » ، وقرأ الباقون بالفتح • فمن فتح قدّر حرف الجر محذوفا ، فـ « أن » في موضع نصب بحذف حرف الجر ، ومذهب الخليل أنها في موضع جـر على إعمال حرف الجر ، عَمِل محذوفا لكثرة حذفه مع « أن » ، وعلى [ذلك][٢] أجاز سيبويه : « الله لقد كان ذلك »[٣] ، فخفَض وأعمل حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة حذفه في القَسم ، تقديره : فنادته الملائكة بأن الله • ومن كسر « إن » أجرى النداء مجرى القول ، فكسر « إن » بعده ، كما تُكسر بعد القول ، ويجوز أن يكون أضمر القول بعـد « فنادته » « فقالت إن الله » ، ويُقوي الكسر أن في حـرف عبـد الله : « فنادته الملائكة يا زكريا إن الله » • وفتح « أن » على هذه القراءة لا يجوز لأن « نادى » قد استوفى مفعوليه ، أحدهما الضمير والثاني المنادى ، فلا يتعدّى لثالث بحرف ولا بغير حرف ، فلا بدّ من الكسر ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه ، ولصحة معناه ، وقوة وجهه •

« ٢٧ » قوله : (يُبشّرك)[٤] قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن ، إلا في (فَبِم تُبشرون) « الحجر ٥٤ » ووافقه الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع : في آل عمران موضعان وفي سبحان موضـع وفي الكهف موضع وفي الشـورى

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٤ ، وزاد المسير ١/٣٨١ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٦٠ ، وتفسير النسفي ١/١٥٦

(٢) تكملة لازمة من : ص :

(٣) كتاب سيبويه ٢/١٦٧ ، ومجالس ثعلب ٣٢٣

(٤) سيأتي في سورة الإسراء الفقرة «١٧» .

موضع[١] ، وشدّد ذلك الباقون ، غير أن أبا عمرو وابن كثير خفّفا الذي (٩٣/أ) في الشورى خاصة . والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان ، يقال : بَشَر يُبشر ، وبشّر يبشّر مبشّرا وبُشورا . وأنكر أبو حاتم التخفيف ، وقال : لا نَعرف فيه أصلا يعتمد عليه ، وهي لغة مشهورة . وأكثر ما وقع في القرآن ، ممّا أُجمع عليه التشديد نحو : (فبشّر عباد . الذين) « الزمر ١٧ ، ١٨ » و (فبشّره بمغفرة) « يس ١١ » ومثله كثير بالتشديد ، وفيه لغة ثالثة وهي « أبشر » قال الله جلّ ذكره : (وأبشِروا بالجنة) « فصّلت ٣٠ »[٢] .

« ٢٨ » قوله : (ويُعلّمه) « ٤٨ » قرأ نافع وعاصم بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : (إن الله يُبشّرك) أي : يبشرك بعيسى ، ويعلّمه الكتاب . وأيضا فإن قبله : (كذلك اللهُ يَخلق مايشاء) « ٤٧ » ، وقوله : (إذا قضى أمرا) ، فكلّه بلفظ الغيبة ، فجرى « ويعلمه » على ذلك .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار لها مِن الله عن نفسه[٣] أنه يُعلّمه الكتاب ، وحسُن ذلك ، لأن قبله إخبارا من الله عن نفسه ، في قوله تعالى (قال كذلك اللهُ)[٤] .

« ٣١ » قوله : (أنّي أخلُق) « ٤٩ » قرأه نافع بالكسر ، وفتح الباقون . فمَن فتح جعل الكلام متصلا ، فأبدل « أن » من « آية » فصار التقدير : جئتكم بأني أخلق ، فـ « أن » في موضع خفض ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو . ومن كسر جعل الكلام مستأنفا ، مبتدأ به ، فكسر « أن » ، ويجوز أن تكون « أن »

---

(١) وهي على ترتيبها (آ ٣٩ ، ٤٥ ، ٩ ، ٢ ، ٢٣) .

(٢) التبصرة ٥٩/أ ـ ب ، وأدب الكاتب ٣٥٤ ، والقاموس المحيط «بشر» .

(٣) ص : «نفسه بنون العظمة» .

(٤) مرّ له نظير في سورة البقرة الفقرة «١٩١» وسيأتي في سورة النساء ، الفقرة «٧٧» وانظر التبصرة ٥٩/ب ، والتيسير ٨٨ ، والحجة في القراءات السبع ٨٥ ، وزاد المسير ٣٩١/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٦٤/١ ، وتفسير النسفي ١٥٨/١

وما بعدها تفسيرا لما قبلها ، فيكون في المعنى بمنزلة من فتح ، وأبدل من « آية » وتكون بمنزلة قوله: (وعَدَ اللهُ الذين آمنوا) ثم فسَّر الوَعْد فقال : (لهم مَّغفرة) « المائدة ٩ » ، وبمنزلة قوله : (إنّ مثَلَ عيسى عندَ الله كمثَلِ آدم) ، ثم فسّر التمثيل بينهما فقال : (خَلَقه مِن تُراب) « آل عمران ٥٩ » ، والاختيار الفتح ، لاجتماع القراء عليه ، ولصحة معناه[١] .

« ٣٢ » قوله : (طَيراً) قرأ نافع بألف ومثله في المائدة[٢] ، وقرأهما الباقون بغير ألف .

« ٣٣ » وحجة من قرأه بغير ألف أنه ردّه على قوله : (كهيئة الطير) ، ولم يقل : كهيئة الطائر ، فأجرى الآخر على لفظ الأول ، ومعناه الجمع .

« ٣٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على التوحيد : (فأنفخ) في الواحد منها فيكون طائرا ، على تقدير : فيكون ما أنفخ فيه طائرا ، أو فيكون ما أخلقه طائرا ، أو فيكون كل واحد من المخلوق طائرا[٣] .

« ٣٥ » قوله : (فيُوفّيهم)[٤] قرأه حفص بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٣٦ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، ولأن قبله إخبارا عنه ، وأيضا في قوله : (فأُعذّبُهم) « ٥٦ » (٩٣/ب) . والنون في الإخبار كالهمزة في الإخبار ، وأيضا فإن بعده إخبارا أيضا في قوله : (نتلوه) « ٥٨ » فحمَلَ الكلام على نظام واحد أوسطه كأوله وآخره ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولِما ذكرنا من تطابق الكلام وتجانسه .

« ٣٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمَلَه أيضا على ما قبله من لفظ الغيبة ، في قوله : (إذ قال الله يا عيسى إنّي مُتوفّيك) « ٥٥ »[٥] .

---

(١) معاني القرآن ٢١٦/١ ، وتفسير الطبري ٤٣٨/٦ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ١٩/١ ، والنشر ٢٣٢/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن٣٥/ب.

(٢) هو الحرف (آ ١١٠) ، وانظره في السورة المذكورة ، الفقرة «٤٢» .

(٣) زاد المسير ٣٩٢/١ ، وتفسير النسفي ١٥٩/١

(٤) سيأتي في سورة الاحقاف الفقرة «٧» .

(٥) زاد المسير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي ١٦٠/١

« ٣٨ » قوله : (هَاَنتُم)[١] قرأ قنبل بهمزة مفتوحة ، من غير مدّ ، وقرأ نافع وأبو عمرو بالمدّ ، من غير همز ، وقرأ الباقون بالمدّ والهمز ، لكن البزّي أنقصُ مداً من غيره .

« ٣٩ » والحجة في قراءة قنبل أن أصله عنده « أأنتم » بهمزتين مفتوحتين ، ثم أبدل من الهمزة الأُولى « هاء » كما قالوا : أَرقت الماء وهَرقته ، وترك الثانية على تحقيقها .

« ٤٠ » وحجة من مدّ بغير همز أن أصله عنده « أأنتم » بهمزتين مفتوحتين ثم أبدل من الأُولى « هاء » ، وليّن الثانية بين بين ، فأدخل بين الهاء والهمزة الملينة ألفا [على مذهب قالون وأبي عمرو ، وعلى مذهب ورش لا يدخل بينهما ألفا إلا][٢] على رواية ورش عنه ، قد ذكرناها[٣] . وفعل أبو عمرو وقالون ذلك للفصل بين الهمزتين ، لأن الأولى مقدرة منوية ، كما فعل في « أئذا ، وأئنا » ، وكما أدخلت الألف بين النونات في « اخشينان » ، إذا أمرتَ جماعة المؤنث ، وحسُن إدخال الألف ، وإن كانت الهمزة الأولى قد تغيرت بالبدل ، لأن البدل في حكم المبدل منه ، فالأصل منوي مراد ، ألا ترى أنك لو سمّيْتَ بـ « هريق » لم تصرفه ، كما لا تصرف مع الهمزة ، فالحكم للأصل وقد قال الأخفش ، لو سمّيتَ رجلا بـ « أصيلال » لم تصرفه ؛ لأن اللام في حكم النون ، التي اللام بدل منها ، فهو[٤] كـ « عثمان » والنون مقدرة منوية لأنه الأصل ، فكذلك هذا ، لمّا كانت الهمزة هي الأصل ، جرى الحكم على الأصل ، فأدخلتَ بين الهاء وهمزة بين بين ألفا ، كما تفعل مع الهمزة ، ويجوز فيه وجه آخر ، وهو أن يكون أصله « أنتم » دخلت عليه « ها » التي للتنبيه ، ثم خُفّفت همزة « أنتم » بين بين ، فعلى هذا القول يترك مدّه أبو عمرو ، في رواية الرّقيين ، والحلواني عن قالون ، لأنهما كلمتان ، وحسن

---

(١) سيأتي في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة «٤» .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرتين «٧ ، ٨» .
(٤) لفظ «فهو» سقط من : ص .

تخفيف همزة « أنتم » بعد ألف « ها » لأن الألف يقع بعدها الساكن ، فأحرى أن يقع بعدها ما يقرب من الساكن ، وهو همزة بين بين . ولا يحسن أن يقدّر البدل في الهمزة الثانية ، في قراءة ورش ، لئلا يجتمع ألفان ، على أن يجعلها هاء ، دخلت على « أأنتم » . فإن قدّرتَ الهاء بدلا جاز أن تقدر لورش البدل في الثانية . كما جاز ذلك له في « أأنذرتهم » ونحوه ، وبين بين أقوى في العربية[1] . في ذلك كلّه (٩٤/أ) لورش .

« ٤١ » وحجة من قرأ بالمد والهمز أن أصله عنده « أنتم » دخلت عليه «ها» التي للتنبيه ، وبقيت همزة « أنتم » محققة ، [على أصلها ، ولا يمدها البزي لأنها من كلمتين ،ويجوز أن يكون أصله][2] « أأأنتم » بهمزتين محققتين ، بينهما ألف ، للفصل بين الهمزتين ، ثم يبدل من الهمزة الأولى « ها » ، فتتصل ألف الفصل بالهاء ، وفيه بعد ، إن حُمِلت قراءة البزّي على هذا ، لأنه ليس من أصله أن يدخل بين الهمزتين ألفاً . والوجه الأول أولى بقراءة البَزّي ، وعلى ذلك تُحمل قراءة الكوفيين وابن عامر ، إلا هشاما فإنه قد[3] يُدخل بين الهمزتين ألفاً ، في غير هذا ، فيجوز أن يحمل هذا على أصله في غيره ، فتحمل قراءته على الوجه الثاني . والاختيار ماعليه الجماعة ، من المدّ والهمز ، وهو وجه الكلام وعليه المعنى[4] .

« ٤٢ »قوله : (أن يؤتى) قرأه ابن كثير بالمدّ ، ولم يمد الباقون .

« ٤٣ » وحجة من مدّه أنه أدخل ألف الاستفهام على « أن » ، ليؤكد الإنكار الذي قالوه ، بأنه لا يؤتي أحد مثل ما أوتوا ، لأن علماء اليهود قالت لعامتهم: لا تؤمنوا إلا لِمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أي : لايؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك : أزيد

---

(١) ب : «والعربية» وتصويبه من : ص .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) لفظ «قد» سقط من : ص .
(٤) زاد المسير ٤٠٣/١ ، وتفسير النسفي ١٦٣/١ ، وكتاب سيبويه ٤٤٥/١ .

ضربته ، والخبر محذوف ، تقديره : أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تُصدّقون أو تُقرّون ، ونحوه ، أي : لا تصدّقوا بذلك . ويحسن أن تكون « أن » في موضع نصب على إضمار فعل ، كما جاز في قولك : أزيداً ضربته ، فهو أقوى في العربية ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لأنك عنه تستفهم . لست تستفهم عن شخص زيد إنما تستفهم عن الفعل ، هل وقع بزيد . فالفعل : مع حرف الاستفهام مضمر ، فهو أولى بالعمل ، فيجب أن يختار النصب ، ومثله الأمر والنهي وشبهه ، مما[1] هو أولى بالفعل ، ويكون الإضمار بين الألف وبين الفعل ، تقديره : أتقرون أن يؤتى ، أو أتشيعون ذلك ، أو أتذكرون ذلك ، ونحوه .

« ٤٤ » وحجة من لم يمدّ أن النفي الأول ، دلّ على إنكارهم في قولهم : ولا تؤمنوا فالمعنى أن علماء اليهود قالت لهم : لا تصدّقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع جر على قول الخليل بالخافض المحذوف ، وفي موضع نصب على قول غيره ، لعدم الخافض ، تقديره : لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، واللام في « لمن » متعلقة بـ « تؤمنوا » ، على أن تحمل « تؤمنوا » على معنى : تقروا ، فيتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، فإن لم تقدّر ذلك لم تتعلق اللام بـ « تؤمنوا » ، لأنه لا يتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، ويتعدّى « تقرون »[2] بحرفين ، تقول : أقررت لزيد بمال ، ولا تقول ذلك في « تؤمنوا » إلا على أن تجعله (٩٤/ب) بمعنى « تقروا » . والاختيار ترك المدّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأن المعنى في الإنكار يقوم بغير زيادة ألف ، لأن « لا » تغني عن الألف[3] .

* * *

(١) ب : «ما» وتوجيهه من : ص .
(٢) قوله : «بحرفين ... تقرون» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٣) التيسير ٨٩ ، والنشر ٣٦١/١ ، والحجة في القراءات السبع ٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٨ ، وزاد المسير ٤٠٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٣/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٦/ب .

الهاء المتصلة بالفعل المجزوم[١]

« ٤٥ » قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة : (يؤدّه إليك ، ولا يؤدّه إليك) و (يؤتِه منها) في موضعين في هذه السورة . وفي النساء (نولّه ونصلِه) وفي الشورى : (نؤتِه منها) بإسكان الهاء في السبعة[٢] ، وقرأ ذلك قالون بكسر الهاء ، من غير ياء ، وقرأ الباقون بصلة الهاء بياء في الوصل[٣] .

« ٤٦ » وحجة القراءة بالإسكان أن هذه الأفعال قد حذفت الياء ، التي قبل الهاء فيها للجزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحلّت محلّها فأسكنت ، كما تسكن لام الفعل للجزم ، ألا ترى أنهم قد قالوا : لم يَقْرَ فلانٌ القرآن ، فحذفوا حركة الهمزة للجزم ، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفاً ، لانفتاح ماقبلها ، ثم حذفوا أيضاً الألف للجزم ، كذلك حذفوا الياء قبل الهاء للجزم ، وأسكنوا الهاء للجزم ، إذ حلّت محلّ الفعل ، وليست هذه العلة بالقوية .

« ٤٧ » وفيه علة أخرى ، وذلك أن من العرب من يُسكّن هاء الكناية إذا تحرك ماقبلها ، فيقولون : ضربته ضرباً شديداً ، يحذفون صلتها ، ويسكنونها[٤] كما يفعلون بميم الجمع في « أنتم ، وعليكم » يحذفون صلتها ، ويسكّنونها ، وهو الأكثر في الميم . فالهاء إضمار ، والميم إضمار ، فجريا مجرى واحداً ، في جواز الإنكار وحذف الصلة ، وهو في الميم كثير ، وعليه جماعة القراء في الميم .وقد

---

(١) تقدم الكلام على وصل الهاء في «باب علل هاء الكناية» ، وسيأتي الكلام عليه في سورة الزلزلة .

(٢) الأحرف على ترتيبها هي في سورة آل عمران (آ ٧٥ ، ١٤٥) ، وفي النساء (آ ١١٥) وفي الشورى (آ ٢٠) .

(٣) التبصرة ٥٩/ب ـ ١/٦٠ ، والنشر ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١٩/أ ـ ب ، وكتاب سيبويه ٣٤٩/٢

(٤) ب : «ويسكنون» والتوجيه من : ص .

كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم ، لأن صلة الميم من الأسماء بمضمر[١] ، وصلة الهاء إنما هي تقوية . فإذا حسُن حذف ما هو أصل ، فحذفُ ما هو غير أصل أقوى ، لكن تركُ الحذف في الهاء هو المستعمل الفاشي ، وذلك لضعف الهاء وخفائها ، لأنهم زادوا على الهاء حرفاً للتقوية ، وهي متحركة . فإذا حذفوا الحرف ، وحذفوا الحركة عظم الضعف وتأكد ، وهذا الوجه ، في إسكان هذه الهاء ، أقوى من الأول على ضعفه أيضاً .

« ٤٨ » ووجه القراءة بالكسر ، من غير ياء ، أنه أجري على أصله ، قبل الجزم . وذلك أن أصله كله أن يكون بياء ، قبل الهاء ، وهي لام الفعل ، وبياء بعدها ، بدلا من واو دخلت للتقوية ، نحو: نؤتيهي ونُصليهي . فلمّا كانت الهاءحرف، لم تحجز بين الياءين (٩٥/أ) الساكنتين ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين وبقيت الهاء مكسورة ، ثم حُذفت [الياء][٢] التي قبل الهاء للجزم ، فبقيت الهاء مكسورة على ماكانت عليه قبل الحذف ، وهذه علة حسنة لا داخلة فيها .

« ٤٩ » وحجة من وصل الهاء بياء أنه أتى بالهاء ، مع تقويتها على الأصل . وأيضاً فإنه لمّا زالت الياء ، التي قبل الهاء ، التي من أجلها تُحذف الياء التي بعد الهاء عند سيبويه ، أبقى الياء التي بعد الهاء ، إذ لا علة في اللفظ ، توجب حذفها ، وهذا هو الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، وهو الأصل ، وإذ لا علة في اللفظ ، توجب حذف الياء التي بعد الهاء .

« ٥٠ » قوله : (ولا يأمرُكم) قرأه عاصم وحمزة وابن عامر بالنصب ، ورفع الباقون .

« ٥١ » وحجة من نصبه أنه عطفه على (أن يؤتيه) « ٧٩ » . ففي « يأمركم » ضمير « بشر » المتقدّم الذكر ، والمراد به النبي عليه السلام .

---

(١) ص : «أصل من الاسم المضمر» .
(٢) تكملة مناسبة من : ص .

وذلك أن اليهود قالت للنبي : أتريد يامحمد أن تتّخذك ربّاً . فأنزل الله جلّ ذكره : (ماكان لبشر أن يؤتيه اللهُ الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لّي من دون الله ــ ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً) .

« ٥٢ » وحجة من رفع أنه قطعه ممّا قبله ، ففيه ضمير اسم الله جلّ ذكره ، والمعنى : أنه ابتدأ الكلام فقال : ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، رداً لقولهم للنبي : أتريد أن تتخذك ربّاً . ويُقوّي الرفع على القطع أن في حرف عبد الله : « ولن يأمركم » فهذا يدلّ على الاستئناف . والضمير أيضاً لله جلّ ذكره في « يأمركم »[١] .

« ٥٣ » قوله : (تُعلّمون الكتاب) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم التاء ، وكسر اللام ، مشدّداً من التعليم،وقرأ الباقون بفتح التاء [واللام مفتوحة][٢] مخففاً من العلم .

« ٥٤ » وحجة من شدّد أن التعليم إنما هو من[٣] العلم ، لأن كل معلم عالم بما يعلم ، وليس كل عالم بشيء معلماً . فالتشديد يدلّ على العلم والتعليم . والتخفيف إنما يدلّ على العلم فقط . فالتعليم[٤] أبلغ وأمدح .

« ٥٥ » وحجة من خفّف أنه حمله على مابعده ، من قوله : (تدرسون) مخفّفاً ، ولم يقل « تدرّسون » ، وكل من درس عَلِم ، وليس كل من درّس عَلّم[٥] . فحملُ الفعلين على معنى واحد أليق ، وأحسن في المطابقة والمجانسة[٦] .

« ٥٦ » قوله : (لمّا آتيتكم) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون ، وقرأ نافع « آتيناكم » بلفظ الجمع ، وقرأ الباقون بلفظ التوحيد .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٧ ، وزاد المسير ٤١٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٧/١ ، وتفسير النسفي ١٦٤/١ ، وكتاب سيبويه ٥٠٣/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٧/أ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : «ابلغ من العلم» .

(٤) ب : « فالعلم» وما في : «ص» وجهه .

(٥) ب : «وليس كل من علم درس» ووجهه ما في : ص .

(٦) التبصرة ٦٠/أ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/ب ، وتفسير النسفي ١٦٦/١

« ٥٧ » وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام جر ، وعلّق اللام بالأخذ ، أي : أخذ الله الميثاق لهذا (٩٥/ب) الأمر ، لأن من أوتي الحكمة يُؤخذ عليه الميثاق ، لما أوتوه مِن الحكمة ، لأنهم الخيار مِن الناس ، و « ما » بمعنى الذي .

« ٥٨ » وحجة من فتح اللام أنه جعل اللام لام الابتداء [وما بمعنى الابتداء وجعل اللام][1] جواباً لما هو في معنى القسم ، لأن أخْذَ الميثاق بالأيمان يكون، فهو في معنى القسم . فاللام جوابه ، كما تقول : والله لزيدٌ خير من عمرو ، وخبر الابتداء « لتؤمنن به » ، والعائد على « ما » هاءٌ محذوفة من « آتيتكم » ، أي : آتيتكموه . أي : أخذ الله الميثاق على النبيين للذي آتيتكموه ، من كتاب وحكمة . ويجوز أن تكون « ما في هذه القراءة للشرط ، فتكون في موضع نصب بـ « آتيتكم » ، و « جاءكم » في موضع جزم عطف على « آتيتكم » .وتكون اللام لام التوطئة للقسم . ويجوز حذفها وإثباتها ، كما قال : (وإنْ لّم يَنتهوا) « المائدة ٧٣ » و (لئن لّم يَنتهِ المنافقون) « الأحزاب ٦٠» وتأتي لام القسم بعدها أبدا ، فإنما هي تنبّه أن جواب القسم قوله : (لتؤمنّن به) . وقد فسّرت هذه المسألة في « تفسير مشكل الإعراب » بأشبع من هذا . وفتح اللام هو الاختيار ، لأن عليه الجماعة . وكذلك « آتيتكم » بلفظ التوحيد ، لأن عليه الجماعة .

« ٥٩ » وحجة من قرأ : (آتيتُكم) على لفظ التوحيد أن قبله اسم الله جل ذكره بلفظ التوحيد . وكذلك إذا أظهر اسم الله لم يأت إلا بلفظ التوحيد ، لأنه واحد ، لا إله غيره ،فلمّا كان قبله لفظ التوحيد أتى الفعل على ذلك بالمضمر ، عقيب الظاهر ، يأتي مثله في توحيده وجمعه .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بلفظ الجمع أنه حمله على معنى التعظيم والتفخيم وله نظائر في القرآن ، نحو قوله : (وآتينا موسى الكتاب) « الإسراء ٢ » ، و (آتيناه الحكمة) « ص ٢٠ » ، و (آتيناهما الكتاب) « الصافات ١١٧ » ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص .

« ٦١ » قوله : (يَبغون ، وإليه يُرجعون) قرأ أبو عمرو وحفص « يبغون » بالياء ، وقرأ حفص وحده « يرجعون » بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على الخطاب لهم ، أمر الله نبيَّه أن يقول لهم : أفغيرَ دين الله تبغون أيها الكافرون ، وإليه ترجعون ، لأنهم كانوا ينكرون البعث ، وينتحلون غير دين الله ، فخوطبوا بذلك على لسان النبي عليه السلام . ويؤكد القراءة بالتاء في « ترجعون » قوله : (إليه مرجعكم) « الأنعام ٦٠ » ، فالتاء كالكاف ، ولذلك عدَل أبو عمرو إلى التاء في « ترجعون » ، وخالف فيها « يبغون » .

« ٦٣ » وحجة (٩٦/أ) من قرأ بالياء أنه جعله إخبارا عن مُغيَّب ، لأنهم لم يكونوا بالحضرة . وأيضا فإن قبله ذكر مُغيَّب ، في قوله : (فأولئك هم الفاسقون) « ٨٢ » وقوله : (فمَن تولّى بعدَ ذلك) فجرى الكلام الذي بعده على أوله في الغيبة[١] ، وفي الكلام على القراءتين معنى التهديد[٢] والوعيد[٣] .

« ٦٤ » قوله : (حِجُّ البيت) قرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الحاء وقرأ الباقون بالفتح ، وهما مصدران لـ [حَجَّ يحُجُّ][٤] ، حكى سيبويه ، حَجَّ حِجا بالكسر كـ : ذكر ذِكرا ، ويقال : حج حَجا . والفتح أصل المصدر . وقيل :

---

(١) ب : «الغيب» وتوجيهه من : ص .
(٢) ب : «الفرد» وتصويبه من : ص .
(٣) الحجة في القراءات السبع ٨٨ ، وزاد المسير ٤١٦/١ ، وتفسير النسفي ٦٧/١
(٤) تكملة موضحة من : ص .

الفتح المصدر ، والكسر الاسم . قال أبو زيد : الحِجة السنة ، والحِجج السنون . قال الله : (ثماني حِجج) « القصص ٢٧ » ، وقيل : هما لغتان بمعنى[١] .

« ٦٥ » قوله : (وما يَفعلوا من خَير فلن يُكفروه) قرأهما حفص وحمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء . والمشهور عن أبي عمرو التاء .

« ٦٦ » وحجة من قرأهما بالتاء أنه ردّه على الخطاب الذي قبله في قوله : (كنتم خيرَ أُمةٍ أُخرِجتْ للناس تأمرون بالمعروف وتَنهَون عن المُنكر وتُؤمنون بالله) « ١١٠ » ــ وما تفعلوا من خير ، وأيضا فقد أجمعوا على الخطاب في قوله : (إن أحسنتُم أحسنتُم لأنفسكم) « الإسراء ٧ » وعلى قوله : (وما تنفقوا مِن خيرٍ يُوفّ إليكم) « البقرة ٢٧٢ » ، وعلى قوله : (وما تفعلوا من خير يَعلمه الله) « البقرة ١٩٧ » وهو كثير ، أتى على الخطاب ، فجرى هذا على ذلك .

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة ، الذي هو أقرب إليه من لفظ الخطاب ، وهو[٢] قوله : (ومِن أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناءَ الليلِ وهم يَسجدون . يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف ويَنهون عن المنكر) « ١٣ ، ١٤ » ــ وما يفعلوا ، فذلك كلّه لفظ غيبة متصل به ، ليس بينهما حائل ، فذلك أولى به من الخطاب ، الذي بعُد عنه . وأيضا فقد قال ابن مسعود وابن عباس : إذا اختلفتم في الياء والتاء فاقرؤوا بالياء ، ولولا أن[٣] الجماعة على التاء ، لكان[٤] الاختيار الياء ، لصحة معناه ، ولقربه من لفظ الغيبة ، واتصاله بألفاظ كلّها للغائب[٥] .

---

(١) التيسير ٩٠ ، وزاد المسير ٤٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/أ ، وتفسير النسفي ١٧٢/١ ، والقاموس المحيط «حج» .

(٢) لفظ «وهو» سقط من : ص .

(٣) ب : «لان» وصوبته من : ص .

(٤) ب : «لكن» وتصويبه من : ص .

(٥) زاد المسير ٤٤٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي ١٧٧/١

« ٦٨ » قوله: (لا يَضرُّكم) قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح الياء والتشديد ، وضمّ الضاد والراء ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، والتخفيف ، والجزم ، وهما لغتان : ضرّه يضرّه ، وضاره يضيره . وقال الله جل ذكره : (قالوا لا ضَيْرَ) « الشعراء ٥٠ » فهذا من : ضاره يضيره . وقال : (ما لا يضرُّكم) « يونس ١٨ » فهذا من : ضره يضره . والتشديد كثير في الاستعمال (٩٦/ب) والقراءة ، والجزم على جواب الشرط ، والضمّ على إتباع الضمّ الضم ، وهو مجزوم أيضاً حكى النحويون : لم أَرُدّها ، بضمّ الدال ، وهو مجزوم ، لكنه أتبع حركته الدال ، لمّا احتاج إلى تحريكها ، حركة ما قبلها ، وهو الراء ، كذلك فعل في الراء لمّا احتاج إلى تحريكها ، أتبعَها ما قبلها ، وهو حركة الضاد . وقد قيل : إن ضمة الراء ، في قراءة من شدّد ، إعراب ، والفعل مرفوع على إضمار الفاء ، وذلك قليل في الكلام . والاختيار التخفيف ، لخفته وأنها لغة موازية للتشديد ، لأن أهل الحرمين عليه مع أبي عمرو[1] .

« ٦٩ » قوله : (مُنزَلِين) شدّده ابن عامر ، وقرأه الباقون بالتخفيف . وهما لغتان . من شدّده جعله من « نزّل » ومن خفّفه جعله من « أنزل » . وفي التشديد معنى التكرير ، والتخفيف الاختيار لأن الجماعة عليه[2] .

« ٧٠ » قوله : (مُسوّمين) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو ، وفتح الباقون .

« ٧١ » وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة ، فأخبر عنهم أنهم سوّموا الخيل . والسُّومة العلامة تكون في الشيء بلون يُخالف لونَه ليُعرف بها ، ويقوّي ذلك أنه رُوي أنالنبي عليه السلام قال يوم بَدْر : « سَوِّموا فإن

---

(١) زاد المسير ٤٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٧٨/١ ، وادب الكاتب ٣٧٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٩/ب ، والقاموس المحيط «ضر» .

(٢) ص : «لأن عليه الجماعة» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٨٩ ، وزاد المسير ٤٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٨٠/١ ، والنشر ٢٣٤/٢

الملائكة قد سوّمت »[١] فأضاف الفعل إلى الملائكة ، فدلّ ذلك على وجوب كسر الواو في « مسوّمين » .

« ٧٢ » وحجة من فتح الواو أنه أضاف التسويم إلى غيرهم ، على معنى أن غيرهم من الملائكة سوّمهم . ويجوز أن يكون معنى مسوّمين من قولك : سوّمت الخيل ، أي أرسلتها ومنه السائمة . فالمعنى : يألف من الملائكة مرسلين . والاختيار الفتح ، لأن الجماعة عليه . وقد اختار قوم الكسر للحديث المذكور[٢] .

« ٧٣ » قوله : (وسارِعوا) قرأه نافع وابن عامر بغير واو ، على الاستئناف والقطع ، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام بغير واو ، وهو مع الاستئناف ملتبس بما قبله ، لأن الضمائر غير مختلفة والمأمورين غير مختلفين . وقرأ الباقون بالواو ، على العطف على ما قبله ، من قوله : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ) « ١٣٢ » ـ وسارعوا ، وهو عطف جملة على جملة ، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة ، وأهل البصرة بالواو[٣] .

« ٧٤ » قوله : (قَرْحٌ) قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي بضم القاف ، على أنها ألم الجراحات ، وقرأ الباقون بالفتح ، على أنها الجراحات بعينها (٩٧/أ) وأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجراحات بلغتين كـ : الضَعف والضُعف ، والكَرَه والكُره . وقال الأخفش : هما مصدران لـ « قَرح قَرحا وقُرحا »[٤] .

---

(١) راجع تفسير الطبري ١٨٦/٧ ، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير ٤٥٢/١ ، وذكر ابن كثير حديثا بمعناه ٤٠٢/١ ، ومؤلف المختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٢٠/أ .

(٢) التبصرة ٦٠/ب ، وتفسير غريب القرآن ١٠٩ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٢/١ ، والقاموس المحيط «سوم» .

(٣) كان يجب أن يضيف إلى هذه المصاحف مصاحف اهل مكة ايضا ، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ٩١/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/ب ، وزاد المسير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٨٢/١ .

(٤) زاد المسير ٤٦٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٨/١ ، وتفسير النسفي ١٨٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، والقاموس المحيط «قرح» .

« ٧٥ » قوله : (وكأيّن)[١] قرأه ابن كثير بهمزة مكسورة ، بين النون والألف ، من غير ياء على وزن « وكاعن » ، ولا بدّ من المد ، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف ، وبياء مشددة مكسورة على وزن « كعين » .

« ٧٦ » ووجه قراءة ابن كثير فيه إشكال ، وذلك أن الأصل فيه « كأي » بكاف دخلت على « أي » ، لكن كثر استعمالها بمعنى « كم » التي للتكثير ، فجعلت كلمة واحدة ، فوقع فيها من القلب ما يقع في الكلمة الواحدة ، فقلبت الياء المشددة المكسورة في موضع الهمزة ، ورُدّت الهمزة في موضع الياء ، فصارت « كَيْئِن » مثل « كَيْعِن » ، فحُذفت الياء الثانية استخفافا ، كما حذفت في « كَيْنونة » وأصله « كيّنونة » فصارت بعد الحذف « كَيْين » على وزن « فيعل » فأُبدلت من الياء الساكنة ألف ، كما أبدلوا في « آية » وأصلها عند جماعة [النحويين][٢] « أيّة » وهو مذهب سيبويه ، وكما قالوا : طائي ، والأصل « طيي » بياءين مشددتين ، لأنه يُنسب إلى « طيّ » ، لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفا ، فوقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة ، فأبدلوا منها همزة ، كما فعلوا بـ « سقاء وكساء » بل الهمزة فيهما ، وفي نحوهما ، بدلٌ من ياء ، لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار بعد القلب والبدل « كأين » كـ « فاعل » من الكون ، وأصل النون تنوين ، دخل على « أي » ، لكن لما دخله القلب والبدل ، وجعل كلمة واحدة بمعنى « كم » ، صار التنوين كالنون الأصلية ، كما قالوا : لدُن غُدوةً ، فنصبوا ، جعلوا النون كالتنوين ، الذي لا يكون مع إثباته الخفض . فالوجه أن يوقف[٣] عليه بالنون[٤] ، لما ذكرنا ، ولأنها نون في المصحف . وقد حكي عن الخليل أنه قال في قراءة ابن كثير : إن الأصل كأيّ ، ثم قُدّمت إحدى الياءين في موضع

---

(١) سيأتي ذكره في سورة الحج ، الفقرة «١٦» ، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة «٤» .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : «يقف» وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : «بالتنوين» ورجحت ما في : ص .

الهمزة ، فتحركت بالفتح ، كما كانت حركة الهمزة فقلبت ألفا ، وصارت الهمزة ساكنة كما كانت الياء ساكنة[١] ، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة ، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وبقيت إحدى الياءين مُتطرّفة ، فزالت حركتها ، كما تذهب من « قاض » في الرفع والخفض ، فتبقى الياء ساكنة ، والتنوين ساكن ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، فتصير كـ« فاعل » من : جاء وشاء (٩٧/ب) تقول : جاءٍ وشاءٍ في الرفع والخفض كـ « قاض وعالٍ » ، ويجب على هذا القول أن يوقف عليه بغير نون . وقد رُوي ذلك عن أبي عمرو ، والعمل على الوقف عليه بالنون ، في جميع القراءات ، اتباعا لخط المصحف . وقد قيل : قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من « الكون » ، وهو بعيد في المعنى ، لأنه لا يدلّ على « كم » . وأيضا فإن بعده « مِن » لازمة له ، و « مِن » لا تصحب « كأن » ولا تلزمها . وأيضا فإنه ، لو كان فاعلا من الكون ، لأُعرب ، ولم يبن على السكون .

« ٧٧ » ووجه القراءة بتشديد الياء ، وتقديم الهمزة ، أنها « أيّ » دخلت عليها كاف التشبيه ،وكثر استعمالها بمعنى « كم » ، فجعلت كلمة واحدة ، وجعل التنوين نونا أصلية ، فوقف عليها بالنون . وقد كان قياسا أن يوقف بغير نون ، كما يوقف على « أي » حيث وقعت . و « كأين » في القراءتين في موضع رفع بالابتداء ، و « قتل معه ربّيون » [الخبر إلا أن تجعل « قتل معه ربيون »][٢] صفة لـ « نبي » ، فتضمر خبرا لـ « كاين » ، وتقديره : وكاين من نبي هذه صفتُه في الدنيا أو مضى ، ونحو ذلك من الإضمار ، وليس للتشبيه[٣] في الآية لـ « كاين » معنى ، لأن الكاف قد جُعلت مع أيّ كلمة واحدة ، ونُقلت عن معنى التشبيه إلى معنى « كم » التي للتكثير ولزمتها « من »[٤] .

---

(١) قوله : «كما كانت الياء ساكنة» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
(٢) تكملة لازمة من : ص .
(٣) ص : «في التشبيه» .
(٤) معاني القرآن ٢٢٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٨٥ ، وتفسير غريب القرآن ١١٣ ، وزاد المسير ٤٧١/١ ، وتفسير ابن كثير ٤١٠/١ ، وتفسير النسفي ١٨٦/١ ، ومغني اللبيب ١٨٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٠/ب .

« ٧٨ » قوله : (قاتَلَ معَه) قرأه الكوفيون وابن عامر بألف ، مِن القتال، وقرأه الباقون « قتل » ، من القتل .

« ٧٩ » ووجه القراءة بالألف أنه يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون قد أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبي عليه السلام ، ويكون « معه ربيون » ابتداء وخبرا ، وترفع « ربيون » بالظرف ، والجملة صفة لـ « نبي » في الموضعين . ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من المضمر في « قاتل » ، والهاء في « معه » تعود على ذلك المضمر ، وإذا جعلته صفة لـ « نبي » كانت تعود على « نبي » ، ودلّ المعنى على أن « الربيين » قاتلوا أيضا مع[1] قتال النبي ، وحسن ذلك لِما رُوي عن الحسن وغيره أنه قال : ماقتل نبي قطّ في قتال . وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة القتل إليه .

« ٨٠ » والوجه الثاني أن يكون قد أسند الفعل إلى « الربيين » دون النبي ، فأخبر عنهم بالقتال دون النبي ، فيكون « قاتل معه ربيون » صفة لـ « نبي » و « ربيون » مرفوعون بفعلهم .

« ٨١ » ووجه القراءة بغير ألف أنه يحتمل أيضا وجهين : أحدهما أن يكون (٩٨/أ) فعلا ، وما بعده صفة للنبي ، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله : (أفإن مات أو قُتل) « ١٤٤ » فأخبر أن النبي قد يقتل ، وقد قال تعالى : (ويَقتلون النبيين) « البقرة ٦١ » ، وقال : (فلم تقتلون أنبياء الله) « البقرة ٩١ » ، وهذا من قتل النبي في غير قتال ، فحمل ذلك على هذا المعنى ، أنه قتل في غير قتال . وسياق الكلام في قوله : (فما وَهنوا لِما أصابهم في سبيل الله) ، وقوله : « وثبِّت أقدامَنا » « ١٤٧ » يدلّ على أن القتل والقتال كان في الحرب في سبيل الله .

« ٨٢ » والوجه الثاني أن « قتل » وما بعده صفة أيضا للنبي[2] ، والفعل مُسند إلى « ربيين » ، فهم في هذا الوجه مرفوعون بـ « قتل » ، على المفعول ،

(١) لفظ «مع» سقط من : ص .

(٢) قوله : «والفعل مسند .. أيضا للنبي» سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

الذي لم يُسمّ فاعله . وعلى الوجه الأول مرفوعون بالابتداء و « معه » الخبر ، أو مرفوعون بالظرف . والجملة في الوجهين صفة لـ « نبي » ، وهذا الوجه يقوّيه قول الحسن المذكور عنه . ويجوز ، على الوجه الأول ، أن يكون « معه ربيون » في موضع الحال من المضمر في « قتل » ، فتكون الهاء في « معه » ، تعود على الضمير في « قتل » ، ويعود إذا كان « معه ربيون » صفة لـ « نبي » على « نبي »[1] .

« ٨٣ » قوله : (الرُّعبَ) قرأه ابن عامر والكسائي بضمّ العين ، حيث وقع ، وأسكن الباقون ، وهما لغتان فاشيتان كـ « السُّحْت والسَّحْت »[2] .

« ٨٤ » قوله : (يغشى طائفة) قرأه[3] حمزة والكسائي بالتاء والإمالة ، ردّاه على تأنيث « الأمنة » لأن مِن أجلها تغشوا ، فهي المقصودة بالغشيان لهم ، لأن الناعس لا يغشاه النعاس إلا ومعه أمنة . وقد تحدث الأمنة ولا نعاس معها ، فالأمنة أولى بإضافة الفعل إليها . وقد قدّمنا علة الإمالة ، وقرأ الباقون بالياء والفتح ، حملوه على تذكير النعاس ، لأنه هو الذي غشيهم ، ودليله قوله : (إذ يغشيكم النعاس) « الأنفال ١١ » فأضاف الفعل إلى النعاس ، وكان النعاس أولى بذلك ، لأنه أقرب إلى الفعل . وأيضا فإن المستعمل في الكلام أن يقال : غشيني النعاس إذا نعس ، ولا يقال غشيتني الأمنة . وأيضا فإن النعاس بدلٌ مِن الأمنة ، فكأن الأمنة محذوفة من الكلام ، لقيام المبدل منها مقامها ، وهو الاختيار ، لِما ذكرنا من العلة ، ولأن الجماعة على الياء[4] .

---

(١) تفسير الطبري ٧/٢٦٤ ، وتفسير القرطبي ٤/٢٢٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢ ، ٥٨٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤١ .

(٢) التيسير ٩١ ، والنشر ٢/٢٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ٩٠ ، وزاد المسير ١/٤٧٤ ، وتفسير النسفي ١/١٨٧ .

(٣) ص : « قرا » .

(٤) زاد المسير ١/٤٨٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٨ ، وتفسير النسفي ١/١٨٩ .

« ٨٥ » قوله : (قل إن الأمر كلّه لله) قرأ أبو عمرو « كله » بالرفع على الابتداء ، و « لله » الخبر ، والجملة خبر « إن » ، وحسن أن يكون « كل » ابتداء ، وهي مِمّا يؤكّد بها ، لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد ، إذ تقع (٩٨/ب) فاعلة ومفعولة ومجرورة ، كسائر الأسماء ، ولا يكون شيء من ذلك في « أجمعين » ، تقول : كلهم أتاني ، ورأيت كل القوم ، ومررت بكل أصحابك . ولا يجوز ذلك في « أجمعين » ، فحسن أن تقع مبتدأة ، وقرأ الباقون بالنصب ، على التأكيد للأمر . ويجوز عند الأخفش أن يكون « كله » بدلا من الأمر ، و « الله » الخبر في الوجهين ، والنصب الاختيار ، للإجماع عليه ، ولصحة وجهه ، ولأن التأكيد أصل « كل » لأنها للإحاطة[1] .

« ٨٦ » قوله : (بما تعملون بصير) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا) ، وقوله :.(وقالوا لإخوانهم) ، وقوله : (حسرةً في قلوبهم) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب الذي قبله ، في قوله : (لا تكونوا كالذين كفروا) ، فالضمير في « تعملون » للمؤمنين ، وهو في القراءة بالياء للكفار ، والقراءتان متعادلتان والتاء أحب إليّ لأن الأكثر عليه[2] .

« ٨٧ » قوله : (مِتّم ، ومِتنا)[3] قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بكسر الميم ، حيث وقع ، وقرأ الباقون بضم الميم ، غير أن حفصا ضمّ الميم في هذه السورة خاصة .

« ٨٨ » وحجة من ضمّ [الميم][4] أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل

---

(١) زاد المسير ١/٤٨١ ، ومغني اللبيب ١٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/أ .

(٢) ص : «إليّ لإجماع أهل الحرمين وعاصم وأبي عمرو عليها» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٩١ ، وزاد المسير ١/٤٨٤ ، وتفسير النسفي ١/١٩٠ .

(٣) الحرف الثاني في سورة المؤمنون (آ ٨٢)

(٤) تكملة موضحة من : ص .

« مات يموت » كـ : قال يقول ، على : فعل يفعُل ، منقول « فعَل » منه إلى « فعُل » بضم العين ، فضُمّت فاء الفعل في الإخبار ، لتدل على الواو المحذوفة ، كما تقول : قُلت وطُفت ، فإذا كُسر لم تدل الكسرة على الواو المحذوفة ، فأصله ضمّ أوله في الإخبار ، للدلالة على الواو .

« ٨٩ » وحجة من كسر الميم أنه حمله على لغة أتت فيه على « فعل ، يفعِل » وذلك قليل في القياس ، أتى في المعتل كما أتى في السالم ، نحو : فضل يفضل ، وهو قليل أيضا في السالم ، فلما كان الماضي على « فعل » كسر أوله في الإخبار ، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر ، كما كسروا في « كِلت » ، لتدلّ الكسرة على الياء المحذوفة ، فـ « مِت » بالكسر كثير الاستعمال ، شاذ في القياس ، و « مُت » بالضم كثير الاستعمال ، غير شاذّ في القياس ، فالضم هو الاختيار ، لِما ذكرنا ، ولأن عليه جماعة من القراء ، وقد قيل : [إن][1] من كسر الميم أتى به على لغة (٩٩/أ) من قال : مات يَمات ، مثل : دام يَدام ، فهو : فعل يفعَل كـ : خاف يخاف ، لغة معروفة ، حكاها الكوفيون ، فتكسر الميم ، لتدل على أن عين الفعل مكسورة ، كما كسروا في : خِفت ، لذلك[2] .

« ٩٠ » قوله : (مِمّا يَجمعون) قرأه حفص بالياء ، على أنه حمله على لفظ الغيبة ، على معنى : لَمغفرة مِن الله لكم ورحمة خير مما يجمع غيركم ، مِمّن ترك القتال في سبيل الله لجمع الدنيا ، ولم يقاتل معكم ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على[3] الخطاب الذي قبله ، في قوله : (ولئن قُتِلتم في سبيل الله أو مُتّم) على معنى : لمغفرة من الله ورحمة خير مما تجمعون من أعراض الدنيا لو بقيتم ، والتاء الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك ، ولا تنظام آخر الكلام بأوله[4] .

---

(١) تكملة موافقة من : ص .

(٢) التبصرة ٦١/أ ، والمختار في معاني قراءات اهل الأمصار ٢١/ب ، وادب الكاتب ٣٧٣ ، والقاموس المحيط «مات» .

(٣) ب : «إلى» ورجحت ما في : ص .

(٤) تفسير ابن كثير ٤١٩/١

« ٩١ » قوله : (أن يَغُلّ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء ، وضم الغين ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الغين .

« ٩٢ » وحجة من فتح الياء وضمّ الغين أنه نفى الغلول عن النبي ، وأضاف الفعل إليه ، ونفاه عنه أن يفعله ، وقد ثبت أن الغُلول وقع مِن غيره ، فلا يحسُن أن ينفي الغلول عن غيره ، لأنه أمر قد وقع ، وإنما ينفي الغلول [عنه][1] ، وهي الخيانة في المغانم . فالمعنى : ما كان لنبي أن يُخان مَن معه في الغنيمة . وقد نفى ابن عباس القراءة بضم الياء ، وقال : كيف لا يكون [له][2] أن يغل ، وقد كان جائزا أن يقتل ، قال الله : (ويقتلون الأنبياء) « آل عمران ١١٢ » قال : ولكن المنافقين اتهموا النبي في شيء فُقِد ، فأنزل الله : (وما كان لِنبي أن يغُل) أي : يخون أمته في المغانم ، فنفى عنه الغلول . وروى مُعاذ بن جَبَل أن النبي عليه السلام كان يقرأه بفتح الياء . وبه قرأ ابن عباس .

« ٩٣ » وحجة من ضمّ الياء وفتح العين أنه حمله على النفي عن أصحاب النبي ، أن يخونوه في المغانم ، وفيه معنى النهي عن فعل ذلك ، فدلّ على هذا المعنى قوله : (ومن يَغلل يأتِ بما غَلّ يوم القيامة) فدلّ على أنه [كان في القوم غلول تنزيها للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما له أن يكون أحد من أمته نَسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون][1] ، فالمعنى : ما كان لنبي أن يُغان في الغنائم ، قال جابر بن عبد الله : أُنزلت يوم بَدْر هذه الآية[3] . قال : وكان ناس غلوا فأُنزلت فيهم ، فلم يخونوا بعد ، وقيل : إن أصله « يغلل » أي : يخون ، أي : ماكان لنبي أن يخونه أصحابه ، لكن حُذفت إحدى اللامات (٩٩/ب) استخفافا . فالفعل على هذا منفي[4] عن النبي عليه السلام كالقراءة بفتح الياء ،

---

(١) تكملة لازمة من : ص .
(٢) تكملة موضحة من : ص .
(٣) ب : «الآيات» وتوجيهه من : ص .
(٤) ب : «ناف» وما في «ص» أوضح .

ويجوز أن يكون المعنى في هذه القراءة : ما كان لنبي أن ينسب إلى الغلول ، أي : لا يقال له : أغللت ، كقولك : أكفرت الرجل ، أي : نسبته إلى الكفر ، فيكون النفي أيضا عن النبي ، لا عن أصحابه ، ويجوز أن يكون المعنى : ما كان لنبي أن يوجد غالاً ، كقولك : أحمدت الرجل ، [أي :][1] وجدته محمودا ، فيكون النفي أيضا عن النبي عليه السلام ، والاختيار ضم الياء ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأن فيه تنزيها للنبي وتعظيما له ، أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول ، بل هم المخطئون المذنبون[2] .

« ٩٤ » قوله : (ولا تحسبنّ الذين قتلوا)[3] قرأه ابن عامر بالتشديد ، على التكثير [لأن المقتولين كثر والتشديد للتكثير][4] ، وقرأه الباقون بالتخفيف ، لأن التخفيف للتقليل والتكثير ، فهو كالتشديد في أحد وجهيه ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ومثله في العلة الذي قبله ، وهو قوله : (لو أطاعونا ما قتلوا) « ١٦٨ » قرأه هشام بالتشديد ، وخفف الباقون[5] .

« ٩٥ » قوله (وأنّ الله لا يضيع) قرأه الكسائي بكسر الهمزة ، على الابتداء والاستئناف ، وهو مع ذلك[6] متعلق بالأول ، لأنه إذا لم يضعه فهو واصل

---

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) كل ماجاء من آثار في الكلام على هذه الآية راجعة في تفسير ابن كثير ٤٢١/١ ، وزاد المسير ٤٨٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ ، وتفسير النسفي ١٩١/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/١ .

(٣) سيأتي ذكره في سورة الأنعام ، الفقرة «٧٩» ، وسورة التوبة ، الفقرة «٢٨» ، وسورة الحج ، الفقرة «١٦» .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) ص : «وقرأ الباقون بالتخفيف» ، انظر الحجة في القراءات السبع ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٢/١ ، وزاد المسير ٤٩٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٢٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٤/١ ، والنشر ٢٣٥/٢

(٦) قوله : «مع ذلك» سقط من : ص .

أجره إليهم ، وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على « بنعمة » أي : يستبشرون بالنعمة والفضل ، وبأن الله لا يضيع الأجر • فـ « أن » في موضع نصب ، بحذف الخافض ، أو في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفا[١] •

« ٩٦ » قوله : (يَحزُن ، وليَحزُن)[٢] وشبهه ، قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الزاي ، حيث وقع ، إلا في موضع واحد ، فإنه فتح الياء فيه ، وضمّ الزاي كالجماعة ، وهو قوله : (لا يَحزُنهم الفزع الأكبر) « الأنبياء ١٠٣ » ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضم الزاي في جميع القرآن ، وهما لغتان ، حكى سيبويه : أحزنت الرجل ، إذا جعلته حزينا ، فضُمّت الياء في المستقبل ، لأنه رباعي • ويقال : حَزِن الرجل يَحزَن ، لغة • وحزّن يحزّن لغة • ومنه قوله : (ولا هم يحزنون) « البقرة ٣٨ » ، ويقال : حزّنته ، جعلت فيه حُزنا ، كما تقول : كحّلته ، جعلت فيه كحلا • وخصّ نافع الموضع المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين ، والقراءتان متساويتان ، وما عليه الجماعة ، من فتح الياء ، وضمّ الزاي ، أحب إليّ ، لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها[٣] •

« ٩٧ » قوله : (ولا يَحسبَنّ الذين كفروا) قرأه حمزة بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء •

ووجه القراءة بالياء أنه أسند الفعل إلى « الذين كفروا » ، فهم الفاعلون ، وكان ذلك أولى ، لتقدّم ذكرهم قبل الآية • وقوله : (إنّما نُملي) يسدّ مسد مفعولي حسب • و « ما » في « إنما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نملي » ، لأنه صلة الذي • ولك أن تجعل « ما » وما بعدها مصدرا ، فلا

---

(١) ص : «ويجوز ان يكون في موضع خفض على إعمال الخافض محذوفا» ، انظر زاد المسير ٥٠٢/١

(٢) سيأتي ذكره في سورة الأنعام الفقرة «١٤» ، والحرف الآخر في سورة المجادلة (آ ١٠)

(٣) زاد المسير ٥٠٧/١ ، وتفسير النسفي ١٩٦/١ ، والنشر ٢٣٦/٢ ، وكتاب سيبويه ٢٧٩/٢ ، وادب الكاتب ٣٥٤

تقدّر حذف هاء ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أن الذي نملي لهم خير لأنفسهم . وإن شئت كان التقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أن الإملاء خير لهم .

« ٩٨ » ووجه القراءة بالتاء أنه جعل الفعل خطابا للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين كفروا » مفعول أول « يحسب » و « إنما » (١٠٠/أ) وما بعدها بدل من « الذين » ، في موضع نصب ، فيسدّ مسدّ المفعولين ، كما يسدّ لو لم يكن بدلا[1] ، و « ما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نملي » ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نمليه لهم خير لأنفسهم ، فيؤول التقدير : إذا حذف المبدل منه ، إلى : ولا تحسبن يا محمد أن الذي نمليه للذين كفروا خير لهم ، ولا تحسبن ، أن تجعل « ما » والفعل مصدرا ، على هذه القراءة ، لأن المفعول الثاني ، في هذا الباب ، هو الأول في المعنى . والإملاء غير الذين كفروا ، إلا أن تقدّر مع المفعول الأول حذف مضاف ، هو الإملاء ، في المعنى . فيكون التقدير : ولا تحسبن يا محمد شأن الذين كفروا الإملاء هو خير لهم ، أو تضمر « حال الذين كفروا » ، أو « أمر الذين كفروا » ، ونحوه ، مما يكون الإملاء خيراً لهم فيه . ويجوز ، في القراءة بالياء ، أن يكون الفعل للنبي كالتاء ، على تقدير : ولا يحسبن محمد الذين كفروا أنما نملي لهم ، فتكون القراءتان بمعنى واحد[2] .

« ٩٩ » قوله : (ولا يحسبنّ الذين يَبخلون) قرأه حمزة وحده[3] بالتاء كالأول ، وقرأ الباقون بالياء كالأول .

« ١٠٠ » ووجه القراءة بالياء أنه أضيف الفعل إلى ما بعده ، وهم « الذين

---

(١) ب : «لو ثم يكون بدلا» وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٢٢/ب . وزاد المسير ٥٠٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/ب .

(٣) لفظ «وحده» سقط من : ص .

يبخلون » ، فهم الفاعلون ، وردّ الفعل على ما قبله من الغيبة ، في قوله : (ولا يحسبن الذين كفروا) ، والمفعول الأول لـ « يحسب » محذوف . والتقدير : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل خيراً لهم ، فحذف البخل لدلالة « يبخلون » عليه . ويجوز أن يكون الفعل للنبي عليه السلام على معنى : ولا يحسبن محمد الذين يبخلون ، على حذف مضاف أيضا ، أي : ولا يحسبن محمد بخل الذين يبخلون هو خير لهم .

« ١٠١ » ووجه القراءة بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام ؛ فهو الفاعل ، و « الذين يبخلون » مفعول بهم أول ، على تقدير حذف مضاف ، أي : بخل الذين ، ولا بدّ من الإضمار في القراءتين جميعا ، ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، لأن « الذين » غير خبر ، ولا بدّ من إضمار شيء يكون هو خبرا في المعنى والنفي إنما وقع على أن البخل ليس هو « خيرا » لهم و « خيرا » هو المفعول الثاني ، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب[1] .

« ١٠٢ » قوله : (ولا تحسبَنّ الذين يَفرحون) قرأه الكوفيون بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ١٠٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » فـ « الذين » فاعلون ، ولم يعدّ « يحسبن » إلى شيء . وقد كَرِه ذلك الأخفش ، لأن تعديته أعظم في الفائدة ، لكن من قرأ (١٠٠/ب) « فلا يحسبنهم » بالياء ، وقرأ : « لا يحسبن الذين يفرحون » بالياء أيضا ، يجوز أن يكون قد أبدل « فلا يحسبنهم » من « لا يحسبن الذين يفرحون » ، وقد تعدّى « فلا تحسبنهم » إلى مفعولين ، فاستغنى بذلك عن تعدّي « ولا يحسبن » ، لأن المبدل منه قام مقامه في التَعدّي ، ولا تمنع الفاء البدل ، لأنها زائدة ، ولأنها ليست العاطفة ، وليست التي تدخل في جواب [الشرط][2] ، فهي زائدة . فأما من قرأ الثاني

---

(١) كتاب سيبويه ٤٦٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٣/١ .
(٢) تكملة لازمة من : ص .

بالتاء والأول بالياء فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف فاعلهما ، ومجازه أنه لم يعد الفعل الأول إلى شيء ، كما تقول : حسبت وعلمت وظننت ، فتخبر أنه كان منك حسبان وعلم وظن ، ولا تخبر على من وقَعَ ذلك . فالكلام فيه فائدة ، وإن لم تُعدِّه ، لكن الفائدة مع التعدّي أعظم وأبين ، وحسُن تركُ تَعدّي الأول في هذا ، لدلالة تعدي الثاني على ذلك ، وهو : (فلا تحسبنهم بمفازة) وكأن مفعولي الأول حُذفا لدلالة مفعولي الثاني على ذلك ، وتقديره : لا يحسبن الذين يفرحون بما أوتوا ، ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا ، بمفازة من العذاب ، فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، ثم حذف الأول ، لدلالة الثاني عليه[1] .

« ١٠٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أضاف الفعل إلى النبي عليه السلام ، فجرى على المخاطبة ، و « الذين يفرحون » مفعول أول لـ « حسب » ، وحذف الثاني ، لدلالة مابعده عليه ، وهو قوله : (فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب) ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني قوله : « بمفازة من العذاب » ، الذي بعد « تحسبنهم » يُراد به التقديم ، ويكون مفعول « تحسبنهم » محذوفا ، لدلالة الأول عليه ، كما تقول : ظننت زيداً ذاهبا ، وظننت عَمْرا ، ويحسُن أن يكون « تحسبنهم » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، بدلا من « لا تحسبن » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، لاتفاق الفاعلين ، والفاء زائدة على ما ذكرنا ، فإذا حسن البدل فمفعولا « تحسبنهم » هما مفعولا « لا تحسبن » لأن المبدل منه كأنه لم يُذكر . فأما من قرأ « لا تحسبن » بالتاء قرأ « فلا يحسبنهم » بالياء ، فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف الفاعلين ، ولكن لا بدّ من حذف مفعولي « لا يحسبن » ، لدلالة مفعولي « فلا تحسبنهم » على ذلك . ويكون « بمفازة من العذاب » هو المفعول الثاني ، لقوله : (لا يَحسبَنَّ الذين يفرحون) ويكون المفعول الثاني لقوله : (فلا تحسبنهم) محذوفا ، لدلالة الأول عليه .

---

(١) كتاب سيبويه ١/٤٥١

« ١٠٥ » قوله : (حتى يميز ، وليميز) قرأه حمزة والكسائي بضم الياء[١] والتشديد هنا وفي الأنفال[٢] ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، والتخفيف فيهما ، وهما لغتان ، يقال : مازَ يَميز ، مثل كالَ يَكيل ، وميّز يميّز(١٠١/أ) مثل : قتّل يقتّل، وفي التشديد معنى التكثير ، يقال : ميّزت الطعام فتميّز ، وليس التشديد في هذا لتعدّي الفعل كـ « كرم وكرمت » ، لأنه لم يتعدّ بالتشديد ، لأنك تقول : مِزت المتاع ، ومَيّزت المتاع ، فلا يحدث التشديد تعدّياً لم يكن في التخفيف . فالقراءتان بمعنى التخفيف أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه[٣] .

« ١٠٦ » قوله : (بما تعملون خبير) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، ردّاه على لفظ الغيبة التي قبله ، في قوله : (سيُطوّقون) قوله : (ولا يحسبنّ الذين يَبخلون) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب المكرّر الذي قبله ، في قوله : (وإن تؤمنوا وتَتّقوا فلَكُم) « ١٧٩ » ونُوِي به التقدّم ، ليكون أقرب إليه ، والتقدير : فلكم أجر عظيم ، والله بما تعملون خبير . والتاء أحب إليّ ، لتكرّر لفظ الخطاب الذي قبله ، ولأن الجماعة عليه[٤] .

« ١٠٧ » قوله : (سَنَكتب ماقالوا وقَتْلَهم) قرأه حمزة « سيكتب » بياء مضمومة « قتلهم » بالرفع ، و « يقول » بالياء ، وقرأ الباقون « سنَكتب » بنون مفتوحة ، و « قتلهم » بالنصب و « نقول » بالنون .

« ١٠٨ » وحجة من قرأ بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة ، وجعله فعلا لم يُسمّ فاعله فـ « ما » في موضع رفع ، لأنه مفعول لم يُسمّ فاعله ، فلذلك رفع « وقتلهم » على العطف على « ما » ، وعطف « ويقول » على « سيكتب » ، فأُجري على الغيبة لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، لكنه أجرى الفعل الثاني على

---

(١) قوله : «بضم الياء» سقط من : ص .
(٢) وهو المثبت بعد حرف آل عمران ، وهو فيها (آ ٣٧) .
(٣) التبصرة ٦١/ب ، والحجة في القراءات السبع ٩٣ ، وزاد المسير ١/٥١٠، والقاموس المحيط «ماز» .
(٤) زاد المسير ١/٥١٤ ، وتفسير النسفي ١/١٩٧

ما سُمّي فاعله ، وخالف به الأول . ولو أجراه على الأول لقال : ويقال (١٠١/ب) ذوقوا . وعلته في إجرائه « سيُكتب » على مالم يُسمّ فاعله ، ثم بـ « يقول » على ماسُمّي فاعله ، أن الأول وهو « سيكتب » فعل متعد . فلمّا وجد سبيلا إلى مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، وهو ما حمله على مالم يُسمّ فاعلـه ، ولمّا كان « يقول » لايتعدّى إلى مفعول ، وليس معه مفعول ، يقوم مقام الفاعل ؛ لـم يردّه إلى مالم يُسمّ فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام ، يقوم مقام الفاعل ؛ إلا أن يضمر مصدرا يقوم مقام الفاعل ، وذلك تكلّف ، وفيـه بُعْد وخروج عن الظاهر .

« ١٠٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه ردّه على الإخبار عن الله جلّ ذكره لِما تقدّم في قوله : (لقد سمعَ الله) ، فنصب به ، وعطف « وقتلهم » على « ما » فنصبه ، وعطف عليه « ونقول » ، فجرى كله على الإخبار عن الله جل ذكره ؛ لتقدّم ذكر اسمه جلّ وعزّ ، وهو في القـرآن كثير ، وهـو الاختيـار ، ليرد الكلام على أوله ، ولأن الإجماع عليه[1] .

« ١١٠» قوله[2] : (والزُّبرِ والكتاب) قرأ ابن عامر « وبالزبر » بزيادة باء ، وقرأ هشام « وبالكتاب » بزيادة باء ، أعاد الحرف للتأكيد ، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام ، وقرأهما الباقون بغير باء ، لأن حرف العطف أغنى عـن إعادة حرف الجر ، كما تقول : مررت بزيد وعمرو وخالد ، فلا تعيد حرف الجر . فهو المستعمل ، وهو أخصر ، وإثبات الحرف[3] هو الأصل ، إلا أنه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً . ولو لزم تكرير العامل لوجب أن يقول : جاءني زيد وجاءني عمرو وجاءني خالد . وهذا ثقيل . فالواو تُغني عن تكرير الفعل ، كذلك تغني عن تكرير حرف الجر . وأيضاً فإنهما بغير باء في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وهو الاختيار ، لأنه المستعمل ، ولأنه أخصر ، ولأن حرف العطف

---

(١) زاد المسير ١/٥١٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٤

(٢) تأخرت هذه الفقرة عن المتقدمة في : ب ، فوجهت ذلك كما في : ص .

(٣) قوله : «كماتقول مررت ... الحرف» سقط من : ص ، بسبب انتقـال النظـر .

يغني عن إعادة حرف الجر[١] .

« ١١١ » قوله : (لتبيّننه للناس ولا تكتمونه) قرأ أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بياء فيهما ، حملوه على لفظ الغيبة ، لأن المخبر عنه غائب ، وردّوه في الغيبة على ماتقدّم من ذكر الغيبة القريبة منه ، في قوله : (الذين أوتوا الكتاب) « ١٨٦ » وعلى ما أتى بعده من لفظ الغيبة ، في قوله : (فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلا فبئس مايشترون) فجاء كله بلفظ الغيبة ، فحمل ماقبله عليه ، لينتظم الكلام على سنن واحد ، ويأتلف على طريقة واحدة في الغيبة ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما ، حملوه على الخطاب ، كما قال : (وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لمآ آتيتكم) « آل عمران ٨١ » فرجع إلى الخطاب . ولو حمل على ماقبله لقال : آتيتهم ، وفي القراءة بالتاء معنى توكيد الأمر لأن التاء للمواجهة ، فتقديره : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ، فقال لهم[٢] لتبيننّه للناس ولا تكتمونه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن أكثر القراء عليه . والقراءة بالياء حسنة قوية مختارة أيضاً ، لكن نفسي تميل إلى الجماعة،لاسيما إذا كان فيهم أهل المدينة[٣] .

« ١١٢ » قوله : (فلا تحسبنّهم بمفازة) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء وضم الباء ، وقرأ الباقون بالتاء وفتح الباء .

« ١١٣ » وحجة من قرأ بالتاء وفتح الباء أنه جعل الفعل خطابا للنبي عليه السلام ، لأن القرآن عليه نزل ، فهو المخاطب بأكثره ، فخوطب بذلك ، وعدّى الفعل إلى ضمير « الذين يفرحون » ، وهم[٤] المفعول الأول و « بمفازة »

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ٩٢/أ ، والمقنع ١٠٢ ، وزاد المسير ٥١٦/١ ، وتفسير النسفي ١٩٨/١

(٢) قوله : «فقال لهم» سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ٥٢١/١ ، والنشر ٢٣٧/٢ ، وتفسيرابن كثير ٤٣٦/١ ،وتفسير النسفي ١٩٩/١

(٤) ب : «وهما» وتصويبه من : ص .

(١٠٢/أ) الثاني و « تحسبنهم » بدل[1] من « تحسبن » الذي قبله ، إذا قرئا جميعاً بالتاء والياء ، وقد تقدّم ذكر هذا ، وتقدّم ذكر فتح السين في « نحسب » ، والاختلاف في ذلك .

« ١١٤ » وحجة من قرأ بالياء ، وضمّ الباء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » لتقدم ذكرهم ، وعدّى فعلهم إلى نفسهم ، فهم المفعول الأول . و « بمفازة » المفعول الثاني . و « يحسبنهم » بدل من « يحسبن » إذا قرئا جميعاً بالياء . وقد تقدّم ذكر هذا ، وحسُن تعدّي فعل الفاعل إلى نفسه ، كما تقول : ظننتني أخاك ، وإنما يجوز هذا في أفعال الظن وأخواته ، ولا يجوز في غير ذلك عند البصريين ، لو قلت : ضربتني وشتمتني ، فتعدل الفعل إلى نفسك ، لم يجز ، إنما هذا هذا في هذه الأفعال ، لأنها داخلة على الابتداء والخبر ، كان واخواتها . ولما كانت « أن » يتصل بها ضمير الفاعل في المعنى ، فيتعدّى إليه ، جاز ذلك في هذه الأفعال ، فجاز : ظننتني كما تقول : إنني ، ألا ترى أنك لو أظهرت الضمير في هذه الأفعال لم يجز تعدّي الفعل إلى المفعول ، وهو الفاعل ، لو قلت : ظن نفسي ذاهبا لم يجز ، كما لا يجوز مع « إن » لو قلت : إن نفسي ، لم يجز ، وإن أنا ذاهب ، لم يجز . وضُمّت الباء في « تحسبنهم » لتدل على الواو المحذوفة التي للجمع ، التي حُذفت لسكونها وسكون أول المشدد . وقد أثبتوا الواو مع المشدد في : (أتحاجّوني) « الأنعام ٨٠ » ، وقامت المدّة مقام الحركة . وإنما لم تثبت في « تحسبنهم » ، وتمدّ للتشديد ، لأنها قد حُذفت مع النون الخفيفة ، في قولك : لا تحسبن زيدا قائما ، فلمّا حُذفت الواو مع الخفيفة ، ولم تمدّ[2] ، كان حذفها مع المشدد لازما ، وحسُن ذلك ، لئلا يختلف الفعل . وإنما لم تحذف الواو في « أتحاجّوني » في قراءة من شدّد ، كما حُذفت في « تحسبنهم » لأن النون في « أتحاجّوني » أصلها الحركة ، والإسكان عارض ، دخل للإدغام ، وليست

(١) ب : «بدلا» وتصويبه من : ص .
(٢) ص : «تمد وتثبت» .

كذلك نون « تحسبنهم » ، أصل الأول السكون لا الحركة[١] . والقراءة بالتاء وفتح الباء أحب إلي ، لِما ذكرتُ من العلة ، ولأن أكثر القراء عليه[٢] .

« ١١٥ » قوله : (وقاتَلوا وقُتِلوا)[٣] قرأه حمزة والكسائي « وقتلوا وقاتلوا » بتقديم المفعول على الفاعل هنا وفي براءة[٤] ، وقرأ الباقون فيهما بتقديم الفاعل على المفعول ، وكلهم خفّف « قتلوا » ، إلا ابن كثير وابن عامر فإنهما شدّداه .

« ١١٦ » وحجة مَن قدّم المفعول أن الواو (١٠٢/ب) لا تعطي ترتيبا ، فسواء التقديم والتأخير ، والمعنى هو لتقديم الفاعل على المفعول ، لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال . فالمقتول مُتَأخِّر عن القتال ، إنما يحدث له القتل بعد القتال ، فهو أولى أن يكون متأخرا ، لكن الواو لا تعطي رتبة قدّمتَ المفعول أو أخّرتَه ، فالتقديم هو لمن له المعنى في التقديم . وقد قيل إن معنى تقديم المفعول : وقتل بعضهم وقاتل الباقون ، ولم يَهِنوا بعد قتل أصحابهم ، بهذا المعنى يوجب تقديم المفعول ، وهذا أبلغ في مدحهم لأنهم لم يهنوا ، ولا ارتاعوا لقتل أصحابهم ، بل جدّوا في القتال بعد قتل أصحابهم ، وهذا مثل قوله : (وكأيّن مِّن نبيٍّ قاتل معه ربيّون كثير فما وَهَنوا لِما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفوا وما استكانوا) « آل عمران ١٤٦ » إذا رفعت « ربيين » بـ « قاتل » ، أي :

---

(١) قوله : «وحسن ذلك . . لا الحركة» سقط من : ص .

(٢) زاد المسير ١/٥٢٥ ، والنشر ٢/٢٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٧ ، وتفسير النسفي ١/٢٠٠ ، وكتاب سيبويه ١/٣٠

(٣) تقدم نظيره في هذه السورة الفقرة «٧٨» ، وانظر الفقرة «٩٤» من هذه السورة أيضا .

(٤) الحرف فيها (آ ١١١) .

فما ضعُف مَن بقي منهم بعد قتل أصحابهم ولا ذلّ ولا وَهَن[1]

« ١١٧ » فيها ست ياءات إضافة : (وجهيَ لله) « ٢٠ » قرأها نافع وابن عامر وحفص بالفتح .

(منّي إنّك) « ٣٥ » ، (اجعل لي آية) « ٤١ » قرأهما نافع وأبو عمرو بالفتح .

(إنّي أعيذُها) « ٣٦ » ، (مَن أنصاري إلى) « ٥٢ » قرأهما نافع بالفتح .

(أنّي أخلُق) « ٤٩ » قرأها الحرميان وأبو عمرو بالفتح .

« ١١٨ » فيها زائدتان ، قوله : (ومَن اتّبعَنِ) « ٢٠ » قرأه نافع وأبو عمرو بياء في الوصل .

قوله : (وخافون) « ١٧٥ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل ، وقد قدّمنا الحجة في ذلك[2] .

***

(١) زاد المسير ١/٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير١/٤٤٢. وتفسير النسفي ١/٢٠٢، وراجع مصادر الإحالة الفقرة «٨٢» .

(٢) ص : «كل ذلك» ، راجع الفقرة «٢١٨» من سورة البقرة ، وجاء بآخر هذه السورة في «ب» ما يلي : يتلوه سورة النساء .